

## دعم «أحزاب الموالاتة» للدستور الجديد يضر بخطاب التغيير في الجزائر

ويكون احتفاظ حزب جبهة التحرير الوطني الحاكم، بوجوه من العهد البوتفليقي ومن رموز المرحلة السابقة، في تشكيلة المكتب السياسي الجديد المعلن عنها في بحر هذا الأسبوع، على غرار محمود خوذري، محمد عليوي، مسعود شيهوب.. وغيرهم، أحد مؤشرات احتفاظ النظام بأدواته القديمة. ورغم رجحان كفة مرور الوثيقة الدستورية في الاستفتاء القادم، إلا أن هاجس الشرعية يبقى يغيص أجندة السلطة، كونها فشلت في استحداث آليات جديدة بعيدا عن التركة الحزبية الموروثة عن العهد البوتفليقي.

**حزب التجمع الوطني الديمقراطي استبق القوى السياسية، في إعلان دعمه للتعديل الدستوري قبل الكشف عن الوثيقة النهائية**

وكانت اللجنة المكلفة بالوثيقة الجديدة قد استقبلت مئات الاقتراحات والأفكار من الأحزاب والجمعيات والتنظيمات والشخصيات المستقلة، إلا أن المعالم النهائية للوثيقة ما زالت مجهولة، خاصة بعد الجدل الذي أثير حول عدد من القضايا التي طرحت في المسودة المتعلقة بمسألة الهوية ونائب الرئيس المعين ودور الجيش والحكمة الدستورية. وجاء الإعلان عن تنظيم الاستفتاء الشعبي في مفتح نوفمبر القادم، ليضيف لغطا جديدا، بين المرشحين بالاستفتاء لعضو عبد القادر بن مبروك وبين الدستور، وبين المنتقدين الذين عابوا على السلطة توظيف كل الأوراق لصالح أجندتها ولم يسلم منها حتى عيد ثورة التحرير (الفتاح من نوفمبر)، الذي يشكل إرثا مشتركا لجميع الجزائريين مهما اختلفت توجهاتهم وأيديولوجياتهم. وتعود السلطة الجديدة بقيادة الرئيس عبد المجيد تبون، كثيرا على الاستفتاء الشعبي على الدستور، من أجل تحقيق شعبية جديدة، وترم بها أزمة الشرعية التي لفت بالانتخابات الرئاسية الأخيرة، وهو ما سيمكثها من طي صفحة الحراك الشعبي والاحتجاجات السياسية والذهاب إلى تنفيذ أجندة جديدة تصبح فيها هي الماسكة بكل الخيوط المتحركة في البلاد.

**صابر بليدي**  
الجزائر - سرّعت الأحزاب الموالاتة للسلطة في الجزائر من وتيرة التعبئة والتنظيم تحسبا لتمرير مشروع الوثيقة الدستورية الجديدة، المزمع طرحها للاستفتاء الشعبي في الفاتح من نوفمبر القادم، الأمر الذي يرحب كفة المرور إلى حين التنفيذ، رغم المعارضة الشعبية التي تخيم على البلاد.

واستبق حزب التجمع الوطني الديمقراطي الموالي للسلطة، القوى السياسية، في إعلان دعمه للتعديل الدستوري المنتظر، حتى قبل الكشف عن الوثيقة النهائية التي ستعرض على البرلمان للتصديق عليها ثم الاستفتاء.

وبالموازاة مع ذلك نستعد القوى الحزبية والأهلية، لتعبئة قواعدها من أجل الغرض المذكور، وسط أجواء تعيد سيناريو نظام الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة، إلى الأذهان، لما كانت القوى الداعمة له تتسابق لإرضاء أجندته، رغم رفضها من الشارع، حيث تتسابق نفس القوى الآن لأداء نفس المهمة وفي نفس المناخ المحتقن. ويبدو أن الرئيس عبد المجيد تبون، الذي يراهن على المجتمع المدني ليكون الشريك المستقبلي للسلطة، السابق، سيجد نفسه تحت ضغط تنسيق متجدد من الأحزاب والتنظيمات والنقابات التي تريد العودة إلى عبادة السلطة وتقوم الآن بعرض خدماتها لإنجاح مرور الدستور الجديد.

وصرح الأمين العام الجديد لحزب التجمع الوطني الديمقراطي طيب زيتوني، بأن "حزبه يعلن دعمه المبكر للدستور الجديد، وأنه بصدده حتى يقدم النضالية والشعبية من أجل المشاركة الإيجابية في الاستفتاء الشعبي، أملا في إرساء قواعد مشروع الجزائر الجديدة". ولا يختلف موقف الحزب المذكور عن مواقف الأحزاب الأخرى، التي شاركتها التحالف الرئاسي المؤيد لبوتفليقة منذ العام 2005 إلى غاية العام 2014، الأمر الذي سيلعب في غير أجندة السلطة الجديدة، لكونه يكرس "تهم تجديدهم النظام وليس تغييره"، التي ترفعها المعارضة الراديكالية والحراك الشعبي، ويمنح ذريعة إضافية لهؤلاء، على أن النظام يصد ضح دماء جديدة في أوصاله وليس تحقيق مطالب التغيير التي رفعت منذ 2019، لكونه احتفظ بنفس الأدوات السابقة في إدارة شؤون البلاد.

## استعراض للموالين لباشاغا ينذر بصدام بين ميليشيات طرابلس ومصراتة

وزير الداخلية يحاول استمالة الشارع بالترويج لمماربته للفساد



هل تدق مصراتة طبول الحرب ضد السراج؟

لإطلاق سراح المعتقلين. وفي مؤشر جديد على التصعيد، قال باشاغا، الأحد، خلال مداخلة مع "قناة مصراتة" إنه يحتاج على قرار فايز السراج لكنه يتقبل ذلك وسيتمثل للتحقيق. ويحاول باشاغا الترويج إلى أنه ضحية الحديث عن وجود فساد وهو ما بدا واضحا في كلامه خلال الندوة الصحافية التي عقدها فور وصوله إلى طرابلس. وقال وزير الداخلية الموقوف "إن الفساد مستشر في كل قطاعات الدولة وأنا مستعد للمساءلة والمحاسبة، كما أطلب بدولة قادرة على محاسبة المفسدين الذين أهدروا المياريات والشعب يعيش أوضاعا صعبة، والفساد دمر حياتنا والندوة قامت ولم تقعد حينما تحدثت عن الفاسدين". وتأتي هذه التطورات بينما رفض أهالي مصراتة في بيان لهم إقالة باشاغا وهو أصيل المدينة التي تملك أقوى ميليشيات غربي البلاد، وينتمي أغلبهم إلى تنظيم الإخوان المسلمين وهو ما يجعل باشاغا يستقوي على السراج في وجه الضغط عليه لاسيما أنه كان أول من اتهم ميليشيات موالية لرئيس حكومة الوفاق

والسبت، أعلنت حكومة الوفاق تعيين وزير دفاع ورئيس أركان جديدين للقوات التي تقودها حكومة فايز السراج، وذلك بعد ساعات من إعلانها تعليق عمل وزير الداخلية فتحي باشاغا، إثر إطلاق النار على المظاهرات السلميين الذين خرجوا في احتجاجات شعبية واسعة تطالب بإسقاط الحكومة بسبب تردي الخدمات العامة والظروف المعيشية في البلاد. وصدر القراران بعد ساعات من إعلان حكومة الوفاق تعليق عمل وزير الداخلية فتحي باشاغا، إثر إطلاق ميليشياته النار على مظاهرين سلميين، في محاولة لاحتواء الاحتجاجات. وأفادت مصادر إعلامية، الأحد، بأنه من المتوقع أن يمثل باشاغا أمام التحقيق، فيما حمل ما يسمى بشباب "حراك 23 أغسطس" مسؤولية ما يحدث في طرابلس خصوصا بعد مقتل مظاهر برصاص الميليشيات الموالية للسراج. وندد شباب الحراك بمقتل المظاهر متأثرا بجروح أصيب بها جراء إطلاق الميليشيات النار لتفريق المظاهرات المناهضين لحكومة الوفاق في طرابلس، مطالبين المجلس الرئاسي بإصدار أوامر

لا يزال الترقب سيد الموقف حول ردة الفعل التي ستقوم بها الميليشيات الموالية لوزير الداخلية الموقوف بحكومة الوفاق الليبية، فتحي باشاغا، لاسيما بعد استعراض عسكري قامت به هذه الفصائل التي تنتمي إلى مصراتة في استقبالها باشاغا لدى عودته من تركيا، حيث يشير مراقبون إلى إمكانية حدوث صدام عنيف بين ميليشيات طرابلس المؤيدة لفايز السراج والميليشيات الموالية لباشاغا.

**طرابلس -** يعث وزير الداخلية الموقوف بحكومة الوفاق، واجهة الإسلاميين في ليبيا، فتحي باشاغا، برسائل عدة إلى رئيس المجلس الرئاسي فايز السراج منذ عودته من تركيا، حيث قامت الميليشيات الموالية له، وهي من مصراتة، باستعراض عسكري قوي بينما تحدثت عن عدم رضاه عن قرار السراج، ما يؤثر على نذر تصعيد بين الطرفين قد تصل حد المواجهة العسكرية.

ويوجي الاستعراض العسكري الذي رافق وصول فتحي باشاغا السبت إلى العاصمة طرابلس قادما من تركيا، بحماية نحو 300 آلية عسكرية كانت قد توجهت إلى قاعدة معيطة لموكبته، باحتفال حدوث تصعيد بين وزير الداخلية الموقوف وفايز السراج والميليشيات المؤيدة لكلا الطرفين.



ورد باشاغا عقب زيارته إلى تركيا في بيان نشره السبت على حساب وزارة الداخلية في فيسبوك، معربا عن استعداده للخضوع للتحقيق، لكنه طالب بأن يتم بثه بشكل حي من أجل الشفافية. وقال إن السبب الرئيسي لإيقافه عن العمل يرجع لحديثه من قبل عن وجود فساد في جميع مؤسسات الدولة، وأن الشعب الليبي لديه مشاكل، وعلى الحكومة وضع برنامج ومشروع تسير عليه.

## الأمم المتحدة تحت الجزائر على دور أكثر إيجابية في قضية الصحراء المغربية

يمكن أن يكون إلا سياسيا وعمليا يقوم على التوافق. وقال يوسف العمراني، سفير المغرب بجنوب أفريقيا، إن "مجلس الأمن الدولي وضع معايير واضحة للمضي قدما، وفي قراره الأخير 2494، شدد مجلس الأمن على الحاجة إلى التوصل إلى حل سياسي واقعي وعملي ودائم لقضية الصحراء". وأضاف العمراني أن بلاده لا تخرج عن هذا المنحدر، "فليدنا كل المسؤولية والالتزام الذي يليق دائما بنهج بناء وعمل دبلوماسي منسجم مع الشرعية الدولية"، مؤكدا "أن خطة الحكم الذاتي هي حل يربح فيه الجميع". وأشار سفير المغرب بجنوب أفريقيا إلى أن خطة الحكم الذاتي تبعت الأمل في مستقبل أفضل لشعب المنطقة، ونهني الانفصال وتعزز المصالحة، وهي متوافقة مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، كما تحترم حق تقرير المصير وقرارات مجلس الأمن في هذا الشأن.

وأكد وزير الإعلام الجزائري والناطق الرسمي باسم الحكومة الجزائرية عمار بلحيسر على احترام موقف الحكومة الجزائرية في ما يتعلق بمسألة الصحراء المغربية التي تعتبرها مسألة إنهاء حقائق تاريخية بالإضافة إلى تملصها من مسؤوليتها التاريخية تجاه هذا النزاع. "يؤكد أن القرار 2494 جد التأكيد على تفوق مقترح الحكم الذاتي، في إطار سيادة المغرب ووحدة الترابية، وكرس معايير حل هذا النزاع الإقليمي، الذي لا

واعتبر هشام معتضد، الأكاديمي والمحلل السياسي المقدم بكندا، أن ما جاء في "تقرير الأمين العام للأمم المتحدة يقدم جزءا مهما من الدوافع الجيوستراتيجية وراء تحركات القيادة الجزائرية للعمل على إطالة نزاع الصحراء على المستوى السياسي والدبلوماسي، وتشخيص سببي لدور الجزائر بخصوص طاوله 2494 و (2019)، على العمل بشكل بناء مع المبعوث الشخصي للأمين العام، بروح من التوافق، طوال مدة العملية السياسية، لضمان نجاحها.

وحدث أنطونيو غوتيريش في تقريره الذي يشمل الفترة الممتدة من 2011 إلى 2020، مجلس الأمن على النظر في قضية الصحراء المغربية باعتبارها نزاعا إقليميا، بموجب الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة المتعلق بالنسوية السلمية للنزاعات.

وأشار غوتيريش إلى تبني القرار 2494، في 30 أكتوبر 2019، كمرجع وأساس للعملية السياسية التي تتم تحت الرعاية الحصرية للأمين العام للأمم المتحدة، ورحب بالزخم الجديد الذي أعطته الموائد المستديرة التي عُقدت في هذا الصدد. وأكد الأمين العام للأمم المتحدة أن الهدف النهائي للعملية السياسية، كما حدده مجلس الأمن، هو التوصل إلى حل سياسي لهذا النزاع الإقليمي، مشددا على أن هذه العملية ينبغي أن تستند إلى الجهود المبذولة منذ سنة 2006 والتطورات المستجدة.

**الأمين العام للأمم المتحدة أكد أن الهدف النهائي للعملية السياسية هو التوصل إلى حل سياسي لقضية الصحراء المغربية**

**محمد ماموني العلوي**

**الرباط -** أكد الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش في تقريره إلى الجمعية العامة للمنظمة بشأن قضية الصحراء المغربية، أن مجلس الأمن حث الجزائر في قراراته المرقمة على التوالي، 2440 و (2018) و 2468 (2019) و 2494 (2019)، على العمل بشكل بناء مع المبعوث الشخصي للأمين العام، بروح من التوافق، طوال مدة العملية السياسية، لضمان نجاحها.

وحدث أنطونيو غوتيريش في تقريره الذي يشمل الفترة الممتدة من 2011 إلى 2020، مجلس الأمن على النظر في قضية الصحراء المغربية باعتبارها نزاعا إقليميا، بموجب الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة المتعلق بالنسوية السلمية للنزاعات. وأشار غوتيريش إلى تبني القرار 2494، في 30 أكتوبر 2019، كمرجع وأساس للعملية السياسية التي تتم تحت الرعاية الحصرية للأمين العام للأمم المتحدة، ورحب بالزخم الجديد الذي أعطته الموائد المستديرة التي عُقدت في هذا الصدد. وأكد الأمين العام للأمم المتحدة أن الهدف النهائي للعملية السياسية، كما حدده مجلس الأمن، هو التوصل إلى حل سياسي لهذا النزاع الإقليمي، مشددا على أن هذه العملية ينبغي أن تستند إلى الجهود المبذولة منذ سنة 2006 والتطورات المستجدة.

## النهضة تواجه المستقلين في انتخابات بلدية جزئية بتونس

إقصاء النهضة خسروا اللعبة وضدها "وسيسخرون". وتواجه النهضة التي فازت في الانتخابات البرلمانية الأخيرة تراجعاً في استطلاعات الرأي لصالح الحزب الدستوري الحر برئاسة عبير موسى. ويرى مراقبون أن الفرصة سانحة للسيارات المدنية، والتي عادة ما تحمل لواء الدفاع عن مدينة الدولة، من أجل وقف التشنج وحالة التشرذم لاستغلال تراجع النهضة لتقويض نفوذها نهائياً لكن غياب البرامج والإنقسامات التي تشق طريق هذه الأحزاب جعلتها تدخل هذا الاستحقاق دون مرشحين. ولكن يبدو من خلال هذه الانتخابات، التي تمثل بمثابة الاختبار بعد سلسلة انتكاسات لـ"القوى التقدمية" التي فشلت في الإطاحة برئاسة راشد الغنوشي للبرلمان، أن هذه الأحزاب لم تنجح في تلقف الرسائل الشعبية التي بعث بها التونسيون من خلال استطلاعات الرأي. ومن المتوقع أن تفوز حركة النهضة في العديد من هذه البلديات أو على الأقل بتمثيلية قوية داخل المجالس البلدية حيث يجري فرز الأصوات بعد العملية الانتخابية ثم يقع انتخاب رئيس المجلس البلدي.

ومن المتوقع أن تقيم النهضة تحالفات مع قوائم مستقلة من أجل التمكن من رئاسة هذه البلديات كما حدث سابقا في العديد من البلديات التي جرت فيها انتخابات مبكرة بعد حل مجالسها.

في بلديات أخرى في ولايات (محافظات) هامة على غرار صفاقس (جنوب) وهي ولاية تعد عاصمة البلاد الاقتصادية حيث فازت النهضة فيها برئاسة بلدية العامرة وذلك في يونيو الماضي. وبالرغم من أنها تواجه تاكلنا لخزائنها الانتخابي، إلا أن الأحزاب التونسية لا تزال مترددة في مواجهة النهضة حيث تشنت القوى المدنية (الوسطية واليسارية) وسط تراشق بالتهمة لاسيما في ظل صعود الحزب الدستوري الحر (معارض، موال للنظام السابق).

**وسط إجراءات مشددة حتمها تفشي كورونا فتحت مراكز الاقتراع أبوابها عند الساعة الثامنة وذلك في 6 بلديات جرى حل مجالسها**

وتخوض حركة النهضة العديد من المعارك السياسية في أن واحد حيث واجه زعيمها مؤخرا شبح خسارة رئاسة البرلمان بسبب تجاوزه صلاحياته وعجزه عن تسيير وإدارة الجلسات. وقال راشد الغنوشي قبل الجلسة التي سقطت فيها لائحة لسحب الثقة منه لم تحصل على الغالبية المطلوبة (109 أصوات من مجموع 217) إن من يريدون

**تونس -** فتحت صناديق الاقتراع في تونس أبوابها أمام الناخبين الأحد، في انتخابات بلدية جزئية دخلتها حركة النهضة الإسلامية بحظوظ أوفر للفرز في ظل تخلف بقية الأحزاب عن هذا الاستحقاق الذي يشمل 6 بلديات حيث تتنافس النهضة مع القوائم المستقلة. ووسط إجراءات مشددة حتمها تفشي فيروس كورونا المستجد في البلاد، فتحت مراكز الاقتراع أبوابها عند الساعة الثامنة وذلك في 6 بلديات جرى حل مجالسها.

وهذه البلديات هي الساحلين معتمر - زاوية قنطش من ولاية المنستير الساحلية والمرج من ولاية الكاف وكسري من ولاية سليانة (شمال غرب البلاد) وفوسانة من ولاية القيصرين (وسط) وقربة من ولاية نابل 1 الساحلية. وأثار تخلف بقية الأحزاب والبالغ عددها 225 حزبا العديد من التساؤلات حول جدية هذه المكونات في مواجهة حركة النهضة الإسلامية التي كانت قد فازت في الانتخابات البلدية في العام 2018. وتعود النهضة على الحكم من وراء الستار دون أن تتحمل مسؤولية الحصيلة السلبية للحكومات المتعاقبة وهو ما يجعلها تنزل بثقلها في الانتخابات البلدية والبرلمانية وتتحاشى الفوز في الرئاسيات. وفازت الحركة الإسلامية في وقت سابق من هذا العام في انتخابات جزئية